

المحور الأول: عموميات حول المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS

أولاً- تعريف المعيار المحاسبي:

يعود أصل كلمة معيار إلى الكلمة اللاتينية -Norme- و التي تستعمل بشكل عام للدلالة على قاعدة يتم الاستناد عليها ونموذج يتم الرجوع إليه عند الحاجة، كما يعرف المعيار حسب [ISO – International Standards Organisation] على أنه: [1] "وثيقة أعدت بإجماع، ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطى لاستعمالات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين"، أما من الناحية المحاسبية، كون أن المحاسبة تعتمد في أدائها على إعداد مجموعة من القوائم المالية ذات الغرض العام لمواجهة الاحتياجات المتعددة للمستخدمين المعنيين للوفاء بمسؤولية الإدارة عن التقرير المالي عن الأصول الموكلة لهم، ونظرا لأن الإدارة هي الطرف الخاضع للمراقبة وهي التي تعد القوائم المالية فإن هناك احتمال قوي بأن تشوه الإدارة تلك القوائم باستخدام معايير محاسبية غير ملائمة أو من خلال عدم الالتزام بالمعايير المقبولة [2]، وبهدف تقليل تلك المخاطر حاولت مهنة المحاسبة وضع مجموعة من المعايير التي تعتبر كنماذج أو إرشادات عامة تؤدي إلى توجيه وترشيد الممارسة العملية في المحاسبة والتدقيق ومراجعة الحسابات، وعلى هذا الأساس فإن طبيعة المعايير المحاسبية جاءت لخدمة المنتج، المتمثل في المعلومات المحاسبية والمالية (شكلها، قياسها، عرضها) و مسار المعالجة الذي يولد هذه المعلومات.

ثانيا- أهمية وضع المعايير المحاسبية الدولية:

تكمن أهمية وضع معايير محاسبية في ضمان تجانس وتوحيد المعلومات المحاسبية وإضفاء المصداقية عليها بغية تحكيم عادل بين مصالح فئات مختلفة والتي هي في الأساس غير متجانسة وذلك من خلال [3]:

- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة؛
- توصيل نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية؛
- تحديد الطريقة المناسبة للقياس؛
- اتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب؛
- ولذلك فإن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي حتما إلى:
- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة؛
- اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمؤسسة؛
- صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين والمعنيين.

1- التوحيد (المعايير) على المستوى الدولي :

يعني التوحيد Uniformity جعل الشيء واحداً وهو التماثل والتطابق والانتظام، ومع إن التوحيد الكامل صعب التحقيق على المستوى الدولي، فقد جاء التوحيد في بادئ الأمر بصيغة مخففة وهو ما يسمى بالتوافق أو الاتساق* ويعني التوافق إزالة الاختلافات في النظم والمعايير المحاسبية أو تخفيفها والعمل على جعلها قابلة للتسوية مع بعضها البعض بينما المعايير تبحث في إزالة الاختلافات عن طريق تطوير معايير موحدة.

ويمكن إرجاع التوافق المحاسبي على المستوى الدولي إلى أول مؤتمر دولي للمحاسبين عقد عام 1904 في مدينة سانت لويس بأمريكا، وجاءت الدعوة إلى العالمية في المؤتمر الدولي السابع الذي عقد في مدينة أمستردام – هولندا عام 1957 إذ جاءت دعوة Kraayenhof رئيس سابق للمعهد الهولندي للمحاسبين بفكرة مجموعة موحدة للقواعد المحاسبية، وفي المؤتمر التاسع في باريس 1967 تم تشكيل فريق عمل دولي وشكلت على أثره لجنة التنسيق الدولية للمهنة المحاسبية وفي المؤتمر العاشر في سدني 1972 شكلت لجنة ضمت 11 عضواً ثم شكلت لاحقاً في دوسلدورف بألمانيا عنها في عام 1973 لجنة معايير المحاسبة الدولية وتهتم اللجنة بإعداد ونشر معايير المحاسبة الدولية.

وتتجاذب التوافق / التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي وجهتا نظر، الأولى، المنحى الوطني للمحاسبة والثانية المنحى العالمي الواسع ويسعى التوافق إلى تعزيز التشابه والتوحيد من جهة وإلى تخفيض التنوع والاختلاف من جهة أخرى وفي هذا المسعى يواجه عوائق وعقبات سنتناقش في الجزء الآتي.

2- العوائق والعقبات للتوحيد المحاسبي:

من العوائق المهمة التي تقف ازاء التوحيد المحاسبي على المستوى الدولي الآتي:

أ- **التقاليد المحلية:** تعتمد عملية التطور المحاسبي على مجموعة عوامل تاريخية، اقتصادية، سياسية، تنظيمية واجتماعية والتطور المحاسبي المحلي (على المستوى الوطني) هو جزء من التطور المحاسبي الدولي لذا فان الأخير يعتمد على تلك العوامل أيضاً وبنفس الوقت تقف عائقاً أمامه وأن أي شعب بالعالم يريد تطبيق نظام عالمي جديد بعد نظامه الوطني.

ب- **العوائق الاقتصادية والتشريعية:** يحتاج أفراد المجتمع وعلى وجه الخصوص أفراد المجتمع المالي إلى المعلومات من المحاسبة التي وظيفتها تزويد المعلومات للأطراف المختلفة وهي تعمل ضمن نمط اقتصادي معين يفرض عليها اختيار طرق وإجراءات محاسبية ومن ناحية أخرى تتباين الدول في تطبيقها القوانين بين Code Law و Common Law و Civil Code ويقول أن معظم التأثيرات في توسع المحاسبة وتطورها هو الهيكل التشريعي وهو انعكاس للثقافة الوطنية.

ج - **الحالة السيادية :** إذ تشكل عائق أمام التوحيد المحاسبي فالوطنية تقود إلى عدم الرغبة في قبول تسويات تتضمن تغيير الممارسات المحاسبية تفضيلاً لأخرى دولية (Turner, 1983: 62).

3- الضغوط باتجاه التوحيد:

بجانب العوائق سالفة الذكر فهناك ضغوط عديدة باتجاه التوحيد منها:

أ- **الزيادة الدولية في التجارة والمبادلات الاقتصادية:** إذ تزيد على 15 ترليون دولار تقوم بها شركات كونية منتشرة في كل أنحاء العالم وتتطلب معايير وأسس للقياس والإبلاغ المحاسبي، وجاء إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO ومن متطلبات الانضمام إليها مبدأ الشفافية لتوفير معلومات للمستثمرين وكذلك تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية إذ سيؤدي التزام الشركات بمجموعة عالمية من المعايير الدولية إلى اتساق أكبر في المعلومات المالية المقدمة في تقارير الشركات السنوية.

ب - **الحاجة المتزايدة إلى رأس المال:** لتنفيذ النشاطات الاقتصادية المختلفة وحاجة الممولين والمستثمرين إلى المعلومات المالية عن الشركات التي يتم الاستثمار فيها وإقراضها ولكي تعرض هذه الشركات أسهمها وسنداتها في البورصات العالمية عليها تطبيق معايير محاسبية موحدة قابلة للفهم من قبل أولئك المستثمرون والمقرضون.

ج - **ازدياد التنافس الدولي:** أدى ذلك إلى الحاجة القوية لتنسيق الجهود عن طريق منظمة التجارة العالمية بموجب وأسس تأتي في مقدمتها استخدام المعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية.

د - **ضغوط الشركات الكونية باتجاه الحاجة إلى معايير متوافقة على مستوى العالم للإفصاح في مواقفها المالية** إذ أن فروع هذه الشركات منتشرة في أرجاء المعمورة وتعمل في بيئات متباينة وتواجه صعوبات في إعداد تقاريرها المالية بموجب المعايير المحلية لتلك البلدان العاملة فيها لذا فإن مصلحتها تقتضي أن تطبق دول العالم معايير موحدة لتسهيل أعمالها.

هـ - **زيادة الاندماج الدولي للأسواق والعمل ورأس المال والتكنولوجيا،** إذ تتطلب تلك لغة مشتركة مفهومة على مستوى العالم وسبق لـ Wilkinson* أن تساءل عن إمكانية أن تصبح المحاسبة لغة عالمية.

و- **اعتماد الاتحاد الدولي للبورصات International Organization of Securities Commissions (IOSCO)** معايير المحاسبة الدولية وكان قد حدد آذار 1998 كموعداً نهائياً ليوصي الاتحاد بقبولها على المستوى الدولي واستخدامها كأساس لإدراج الأسهم والسندات في الأسواق المالية عبر الحدود، وقد تبنى هذا الاتجاه إعلان دبي باعتماد معايير المحاسبة الدولية.

4- منافع / فوائد التوحيد المحاسبي:

يحقق التوحيد المحاسبي منافع/ فوائد كما يأتي :

أ- **قابلية مقارنة القوائم المعدة في بلدان مختلفة وتؤدي تلك إلى تعزيز قرارات الاستثمار والاقتراض** وتسهل لمستخدمي القوائم المالية من أي بلد فهمها وإدراكها وإن كانت معدة في بلدان أخرى.

ب - **تسهيل توحيد الفروع الأجنبية إذ تسهل المعايير الموحدة للفروع المنتشرة في أنحاء العالم من توحيد نتائج الأعمال بقوائم موحدة وتبقى مشكلة تحويل العملة فقط.**

ج - **انتفاء الحاجة إلى مجاميع متعددة من القوائم المالية للشركات التي تريد إدراج أسهمها في البورصات العالمية،** إذ بدلاً من إعداد قوائم مالية تتطابق مع المعايير المحلية لكل بورصة تريد إدراج أسهمها فيها فالمعايير الموحدة تزيل هذه الحاجة.

د- تحسين القرارات الإدارية في الشركات متعددة الجنسية فالبينات الموحدة سهلة الفهم على صانعي ومتخذي القرارات ولا تتطلب تفسيرات مختلفة حسب مصادر إعدادها.

هـ- إزالة الغموض والتناقض والالتباس عن مستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم واحدة.

م- تحقق المعايير الموحدة الرصينة الفائدة للبلدان النامية بشكل أكبر من معاييرها الوطنية التي لا تصل إلى مستوى رصانة الأولى.

ن- كما يؤدي التوحيد إلى اختصار الزمن والكلف والجهود للدول النامية في الوصول إلى النتيجة التي وصلتها الدول المتقدمة التي أنجزت المعايير الدولية.

و- تكون الدول النامية على دراية بالمعايير والطرق والإجراءات المحاسبية التي تعمل في ظلها الشركات الكونية وفروعها العاملة في تلك الدول.

ي - وبإمكانية المقارنة وإزالة عدم الفهم فإن ذلك يزيد الموثوقية بالقوائم المالية المعدة على أساسها كما يزيد ذلك من تدفق الاستثمارات وانسيابيتها.

ز- يؤدي كذلك إلى توفير المال والوقت في توحيد وجمع المعلومات المالية المختلفة عندما تطلب من أكثر من طرف وفقاً لمتطلبات قانونية

5- مقومات التوافق :

ينبغي لأي بيئة دولية (أي بلد) تريد التوافق مع البيئة الدولية الكلية والاندماج فيها أن تتوافر مقومات فيها ولها كي تندمج بالبيئة الدولية ولكي يتم العمل على توافق بيئة معينة مع المعايير المحاسبية الدولية ينبغي وجود مقومات لهذا التوافق من جهة وتوافر متطلبات في هذه البيئة تلبي هذه المقومات وهي:

أ- بيئة معولمة أو في طريقها إلى البيئة المعولمة، ويعني هذا أن تتوافق بيئة العالمية، أي أن تتوافق مع صفات العولمة وبيئتها من حيث الانضمام إلى المؤسسات الدولية أو ذات الصبغة الدولية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية وشروطها واتفاقياتها، منظمة البورصات العالمية IOSCO، مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وغيرها.

ب - تكيف التشريعات والقوانين والأنظمة وتعديلها بما يتوافق مع المتطلبات الدولية وإزالة أي تعارض أو عدم تطابق معها بحيث يسهل تطبيق المعايير الدولية في مجالات الصناعة والتجارة والمحاسبة وغيرها.

ج - أن تكون البيئة الاقتصادية للبلد هي بيئة الاقتصاد الجزئي أي بيئة الوحدات الاقتصادية (الشركات) وهنا يتراجع دور الدولة إلى كونه دوراً تنظيمياً وتنسيقياً وليس دوراً نقاداً أو موجهاً أو مسيطراً أو مالكاً.

د- التكيف الفني والنفسي لمواطني البلد، والمقصود بالتكيف الفني هو استخدامات التقنية الحديثة في مجال العمل بطرق كفؤة وإمكانيات جيدة، أما التكيف النفسي فيقصد به تقبل مواطني البلد لثقافة العولمة وتوجهاتها.

6- متطلبات التوافق :

يقصد بمتطلبات التوافق ما ينبغي القيام به من أجل تهيئة وإعداد البيئة المحلية في جانبها الأكاديمي والعلمي من جامعات ومدارس وغيرها لأعداد طلبة وخريجين ليتمكنوا من مواكبة التطبيقات العملية للمعايير المحاسبية الدولية وما يرافق تطبيقها من متطلبات ضرورية بحيث يكون الخريج معداً إعداداً جيداً وكفوءاً وبموجب المواصفات الصحيحة والسليمة وكأنه يعمل في بيئة دولية أو ما يطلق عليه Cosmopolitan، وهذا من أجل تحقيق الغاية النهائية للاندماج بالبيئة الدولية.

لذا فإن متطلبات التوافق يمكن أن تتشكل من الآتي:

أ- إعادة النظر في المناهج الدراسية (المساقات) بشكل عام بحيث تكون منسجمة مع المناهج الدراسية الدولية ويمكن الاستعانة بهذا المجال بمناهج جامعات عالمية مشهود لها في هذا المجال.

ب - إعادة النظر في مفردات (مواضيع) المساق الواحد للمادة الدراسية بحيث تكون الطروحات النظرية والتطبيقية متفقة أو بموجب المعايير المحاسبية الدولية وعدم الإبقاء على ما هو عليه الحال.

ج - لتحقيق الفقرتين أولاً وثانياً ينبغي تهيئة الأساتذة وتعريفهم وإطلاعهم بشكل كامل وتفصيلي على المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقاتها كي يقوموا بدورهم بنقل الخبرة والتجربة إلى الطلبة.

د- إعادة النظر في الكتب الدراسية وتحديثها بما يتلاءم مع التعديلات الجارية في المعايير المحاسبية الدولية.

7- متطلبات التطبيق :

من أجل الاتساق مع الفقرة السابقة بشأن متطلبات التوافق في جانبها العلمي والأكاديمي فإن الجزء الحالي - متطلبات التطبيق - يشكل الجانب العملي من أجل تحقيق الهدف باندماج البيئة المحلية بالبيئة الدولية ويقصد بمتطلبات التطبيق هو ما ينبغي على الجمعيات المهنية والمؤسسات المهتمة بالمهنة المحاسبية ومكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات من جهة والشركات والمؤسسات وغيرها أن تقوم به من أجل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها بشكل سليم وكفوء.

لذا وفي ضوء ما تقدم فإن متطلبات التطبيق يمكن أن تتشكل من الآتي:

أ- تقوم الجمعيات المهنية بإقامة دورات تخصصية في كيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة المحلية وينكيف معها.

ب - تقوم المؤسسات المهنية الأخرى بنشر وتوصيل كل ما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها.

ج - تقوم مكاتب التدقيق وتنظيم الحسابات باشتراك العاملين لديها في دورات تطويرية تتعلق بكيفية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية وما يرتبط بها.

د- تقوم الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأخرى التي ينبغي عليها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية باشتراك العاملين لديها في الأقسام المالية بدورات تخصصية في هذا المجال.

ه - تقوم بورصة عمان وهيئة الأوراق المالية بإلزام الشركات التي تعرض أوراقها المالية في البورصة بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية ووضع تاريخ نهائي Dead time لذلك.

ثالثاً- ملخص المعايير المحاسبية الدولية:

أحرزت عملية وضع معايير المحاسبة الدولية في السنوات القليلة الفائتة عدداً من النجاحات في تحقيق اعتراف واستخدام أكبر للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وحيث أن الاتحاد الأوروبي أصدر في العام 2002 تشريعاً يقتضي من الشركات المدرجة في أوروبا تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في بياناتها المالية الموحدة. وأصبح التشريع نافذ المفعول في العام 2005، ويطبق على أكثر من 7000 شركة في 28 بلداً، وتعني عملية تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في أوروبا أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة الوطنية كأساس لإعداد وعرض البيانات المالية الجماعية للشركات المدرجة في أوروبا. وكذلك هناك بلدان عديدة خارج أوروبا تتجه نحو تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ففي العام 2005 أصبحت هذه المعايير إلزامية في بلدان عديدة في جنوب شرق آسيا وأسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وبلدان الكاريبي، يضاف إلى ذلك بلدان أخرى كانت قد تبنت معايير وطنية تعكس المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مثل استراليا وهونغ كونغ. والجدير ذكره أن الأردن من أوائل الدول العربية التي طبقت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وإن أكثر الاستثناءات المتبقية فيما يخص الاعتراف العالمي بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هي الولايات المتحدة واليابان وكندا، وذلك طبقاً لمعايير حجم أسواقها الرأسمالية، إذ لا يزال يُطلب من الشركات في هذه البلدان إتباع معايير محاسبة محلية.

إن محاولات وضع معايير على المستوى الدولي قد بدأت مع بدايات القرن الحالي حيث عقد المؤتمر المحاسبي الأول عام 1904 في سانت لويس في الولايات المتحدة برعاية إتحاد المحاسبين القانونيين، وكان محور المؤتمر يدور حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول.

أما المؤتمر المحاسبي الدولي الثالث فقد عقد في نيويورك حيث قدمت فيه ثلاث أبحاث رئيسية هي: الاستهلاك المستمر، الاستهلاك وإعادة التقييم، السنة التجارية أو الطبيعية. وتوالى انعقاد هذه المؤتمرات كل خمس سنوات مرة. وقد أسفرت هذه المؤتمرات التي كانت نتيجة للضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وأجهزه حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير

و يبين الجدول أدناه، المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن كل من لجنة ومجلس المعايير المحاسبية الدولية:

الجدول رقم 01: المعايير المحاسبية الدولية IAS

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور لأول مرة	تاريخ التعديل
IAS1	عرض البيانات المالية	1974	2007

2005	1976	المخزون	IAS2
أستبدل بالمعيار (IAS 28,27)	1977	القوائم المالية الموحدة	IAS3
أستبدل بالمعيار (IAS 36,38)	1977	محاسبة الإهلاك	IAS4
أستبدل بالمعيار (IAS 1)	1977	المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية	IAS5
أستبدل بالمعيار (IAS 15)	1978	إستجابات المحاسبة للتغير في الأسعار	IAS6
2005	1979	قائمة التدفقات النقدية	IAS7
2005	1979	السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات والأخطاء	IAS8
أستبدل بالمعيار (IAS 38)	1980	تكاليف البحث و التطوير	IAS9
2005	1980	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية	IAS10
تم إلغاؤه	1980	عقود الإنشاء	IAS 11
2000	1981	ضرائب الدخل	IAS 12
أستبدل بالمعيار (IAS 1)	1981	عرض الأصول المتداولة و الإلتزامات قصيرة الأجل	IAS 13
أستبدل بالمعيار (IFRS 8)	1983	التقرير الإقطاعي	IAS 14
تم إلغاؤه	1983	المعلومات التي تعكس التغيرات في الأسعار	IAS 15
2003	1983	الممتلكات والمصانع والمعدات	IAS 16
تم إستبداله بالمعيار IFRS 16	1984	عقود الإيجار	IAS 17

تم إلغاؤه	1984	الإيراد	IAS 18
2013	1985	منافع الموظفين	IAS 19
1994	1985	محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية	IAS 20
2003	1985	أثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	IAS 21
أُستبدل بالمعيار IFRS3	1985	إندماج المشروعات	IAS 22
2007	1986	تكاليف الاقتراض	IAS 23
2009	1986	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	IAS 24
أُستبدل بالمعيارين (IAS39 و IAS40)	1987	المحاسبة عن الإستثمارات	IAS 25
1994	1988	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	IAS 26
2011	1990	القوائم المالية المنفصلة	IAS 27
2011	1990	الإستثمارات في الشركات الزميلة و المشاريع المشتركة	IAS 28
2003	1990	التقرير المالي في الإقتصاديات ذات التضخم المرتفع	IAS 29
أُستبدل بالمعيار IFRS7	1991	الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة	IAS 30
تم إلغاؤه	1992	التقرير المالي عن المصالح في المشروعات المشتركة	IAS 31

2003	1996	الأدوات المالية: العرض	IAS 32
2003	1998	حصة السهم من الأرباح	IAS 33
1999	1998	التقارير المالية المرحلية	IAS 34
أستبدل بالمعيار IFRS5	1999	الأعمال المؤقتة	IAS 35
2004	1999	انخفاض قيمة الأصول	IAS 36
1999	1999	المخصصات، الخصوم والأصول المحتملة	IAS 37
2004	1999	الأصول غير الملموسة	IAS 38
تم إلغاؤه	2001	الأدوات المالية: الإعراف والقياس	IAS 39
2003	2001	الاستثمارات العقارية	IAS 40
2003	2001	الزراعة	IAS 41

المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على:

- رابح طويرات، مطبوعة جامعية، جامعة المسيلة-الجزائر 2018-2019 ص ص:6-8.
- والرابط الإلكتروني: <http://www.iasplus.com/standard/standard.htm> تم تصفحه بتاريخ 2020-02-15 على الساعة 11:00.

الجدول رقم 02: معايير الإبلاغ و التقرير المالي IFRS:

رقم المعيار	موضوع المعيار	تاريخ الصدور لأول مرة	تاريخ التعديل
IFRS 1	تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى	2003	2008
IFRS 2	المدفوعات على أساس الأسهم	2004	2005
IFRS 3	إندماج الأعمال	2004	2008
IFRS 4	عقود التأمين	2004	2005
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة	2004	2005

2006	2005	الكشف عن المصادر المعدنية الطبيعية و تقييمها	IFRS 6
2007	2005	الأدوات المالية: المعلومات الواجب الإفصاح عنها	IFRS 7
2009	2006	القطاعات التشغيلية	IFRS8
2018	2011	الأدوات المالية: التصنيف والقياس	IFRS9
2013	2011	القوائم المالية الموحدة	IFRS 10
2013	2011	الترتيبات المشتركة	IFRS 11
2013	2011	الإفصاح عن المصالح في منشآت أخرى	IFRS 12
2013	2011	قياس القيمة العادلة	IFRS 13
2016	2014	الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية	IFRS 14
2018	2014	الإيراد من العقود مع العملاء	IFRS 15
2019	2016	عقود الإيجار	IFRS 16
2021	2017	عقود التأمين	IFRS 17

المصدر: من إعداد الباحثة، بالإعتماد على:

- رابح طويرات، مطبوعة جامعية، جامعة المسيلة-الجزائر 2018-2019 ص ص:6-8.
- والرابط الإلكتروني: <http://www.iasplus.com/standard/standard.htm> تم تصفحه بتاريخ 2020-02-15 على الساعة 11:00.